



استمارة الإفصاح رقم (2)

استمارة خاصة بالإفصاح عن النتائج المرحلية للفترة: 2017-06-30

أولاً : معلومات عامة عن الشركة :

إسم الشركة : بنك الشام

النشاط الرئيسي للشركة: تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على أساس غير الفائدة

تاريخ إنشاء الشركة	تاريخ السجل التجاري	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج في السوق
07/09/2006	24/01/2007	27/08/2007	25/05/2014

رأس المال المصرح به والمدفوع وعدد الأسهم المصدرة:

رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع	عدد الأسهم	عدد المساهمين في نهاية الفترة
5,000,000,000	5,000,000,000	50,000,000	3,854

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والجهات التي يمثلونها:

الرقم	الاسم	الصفة	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
1	علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32%
2	طارق فريد العثمان	عضو مجلس الإدارة		
3	د. مروان سيف الدين	عضو مجلس الإدارة	البنك الاسلامي للتنمية	9%
4	احمد نبيل محمد رفيق الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	5%
5	د. علي مهران خونده	عضو مجلس الإدارة	نفسه	3%
6	د. غياث القطيني	عضو مجلس الإدارة	خزانة تقاعد المهندسين	2%
7	أسامة الطاهر	عضو مجلس الإدارة	نفسه	0.3%

الرئيس التنفيذي	أحمد يوسف اللحام
مدقق الحسابات	تدبر المهنية المحدودة المسؤولية
عنوان ورقم هاتف وفاكس الشركة وموقعها الالكتروني.	سوريا- دمشق- ساحة النجمة- TEL: +963 11 33919
	FAX: 963 11 3348731 - www.Chambank.com

القيمة الاسمية	القيمة الدفترية*	القيمة السوقية نهاية الفترة
100.00	505.07	410.50

تحتسب القيمة الدفترية بتقسيم حقوق الملكية على عدد الأسهم بنهاية الفترة*

ملخص النتائج المرحلية:

الناتج الأولي المقارنة	بيانات الفترة الحالية	بيانات نهاية السنة السابقة	التغير %
مجموع الموجودات	189,977,185,858	186,983,445,128	2%
حقوق المساهمين	25,253,485,633	24,152,345,730	5%
	آخر ثلاثة أشهر	بيانات نصفية	
صافي الإيرادات	1,681,524,574	3,185,628,607	-54%
صافي الربح قبل الضريبة	816,303,612	1,721,968,994	-71%
مخصص ضريبة الدخل	(269,528,373)	(536,261,074)	81%
حقوق الأقلية في الأرباح	6,901	19,247	1%
صافي الدخل	546,768,338	1,185,688,673	-79%
ربح السهم	10.93	23.71	-79%

صافي الإيرادات يمثل رقم المبيعات ويمثل إجمالي الدخل التشغيلي لدى المصارف وإجمالي الإيرادات لدى شركات التأمين •

يحسب التغير كماليلي: {(رقم الفترة الحالية - رقم الفترة السابقة) / رقم الفترة السابقة} * 100 •

خلاصة عن نتائج أعمال البنك :

حقق البنك زيادة في الموجودات خلال النصف الأول من العام 2017 ما نسبته 2% عن نهاية العام 2016.

حقق البنك زيادة في حقوق المساهمين خلال النصف الأول من العام 2017 ما نسبته 5% عن نهاية العام 2016.

حقق البنك أرباحا صافية خلال النصف الأول من العام 2017 بمقدار 1,186 مليار ليرة بانخفاض مقدار 79% عن نفس الفترة من العام 2016 وذلك لعدم وجود أرباح قطع بنوي غير محقق لاستقرار سعر الصرف خلال العام 2017 .

أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي
بنك الشام
Cham Bank
HEAD OFFICE

تاريخ: 2017-07-26

بنك الشام ش.م.م.س.ع

البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة (غير مدققة)

30 حزيران 2017



شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة

الى مساهمي مصرف الشام ش.م.م.س.ع المحترمين

لقد قمنا بمراجعة بيان المركز المالي المرحلي الموحد المختصر كما في 30 حزيران 2017 لمصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، وكل من بيانات الدخل، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحلية الموحدة المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للقوانين السورية المصرفية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية استناداً الى مراجعتنا.

نطاق المراجعة:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم (2410) "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". تتضمن أعمال مراجعة المعلومات المالية المرحلية المختصرة القيام بإجراء استفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى.

إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من نطاق التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وبالتالي فإن المراجعة لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بأننا على دراية بكافة الأمور الهامة التي يمكن التعرف عليها من خلال التدقيق، وبالتالي فإننا لا نبدي رأياً تدقيقياً.

الاستنتاج:

استناداً الى مراجعتنا لم يصل الى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد إن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد المرحلي كما في 30 حزيران 2017 والبيانات المرحلية للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى، لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية".

فقرات إيضاحية:

- أن نطاق مراجعتنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المصرف مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبيانات المالية والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة وأصولية وأن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

أ.د. حسين يوسف القاضي
27 تموز 2017

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

بيان المركز المالي الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 30 حزيران 2017

31 كانون الأول 2016 (مدققة) ليرة سورية	30 حزيران 2017 (غير مدققة) ليرة سورية	الإيضاح	الموجودات
20,103,303,679	16,865,161,466	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
129,999,295,750	117,146,786,841	4	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
1,658,540,000	7,613,955,100	5	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
29,094,522,226	39,673,290,978	6	ذمم البنوك المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
850,920,164	574,987,688	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
507,420,000	507,420,000	8	استثمارات عقارية
955,235,286	1,536,397,830		موجودات ثابتة - بالصافي
2,991,407	4,576,095		موجودات غير ملموسة
1,546,599	1,546,599	16-2	موجودات ضريبية مؤجلة
1,294,766,153	3,538,159,397	9	موجودات أخرى
2,514,903,864	2,514,903,864	10	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
186,983,445,128	189,977,185,858		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية			
114,771,221,087	118,349,879,549	11	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
34,893,647,529	26,491,314,345	12	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,906,892,704	5,060,226,697	13	تأمينات نقدية
18,644,035	557,489,207	14	ذمم دائنة
223,497,067	248,679,245	15	مخصصات متنوعة
525,013,489	540,226,411	16-1	مخصص ضريبة الدخل
1,129,974,102	1,098,027,232	17	مطلوبات أخرى
156,468,890,013	152,345,842,686		مجموع المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
6,195,922,186	12,185,041,643	18	حسابات الاستثمار المطلقة
154,499,510	162,227,965	19	احتياطي مخاطر الاستثمار
9,052,903	27,833,897		احتياطي معدل الأرباح
6,359,474,599	12,375,103,505		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
162,828,364,612	164,720,946,191		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
حقوق الملكية			
5,000,000,000	5,000,000,000	20	حقوق مساهمي المصرف
33,051,351	33,051,351	21	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
301,981,384	301,981,384	22	احتياطي عام مخاطر التمويل
244,917,707	244,917,707		احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
244,917,707	244,917,707		الاحتياطي القانوني
239,028,017	404,479,247		الاحتياطي الخاص
-	1,185,688,673		احتياطي معدل الأرباح
17,815,248,326	17,815,248,326		أرباح الفترة
273,201,238	23,201,238		الأرباح المدورة غير المحققة
24,152,345,730	25,253,485,633		الأرباح المتراكمة
2,734,786	2,754,034		مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف
186,983,445,128	189,977,185,858		حقوق الأقلية
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية			

السيد حسام الحلاق
المراقب المصرفي الداخلي



السيد أحمد يوسف اللحمان
الرئيس التنفيذي

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

بيان الدخل الموحد المرحلي للفترة المنتهية في 30 حزيران 2017

لفترة الستة أشهر المنتهية في		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في		الإيضاحات	
30 حزيران 2017 غير مدققة ليرة سورية	30 حزيران 2016 غير مدققة ليرة سورية	30 حزيران 2017 غير مدققة ليرة سورية	30 حزيران 2016 غير مدققة ليرة سورية		
1,907,335,916	1,114,462,675	1,034,584,399	552,909,424	23	إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
704,319,518	219,462,006	311,418,617	139,895,559	24	إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
(6,618,228)	(23,453,589)	-	(14,327,560)	25	المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك
2,605,037,206	1,310,471,093	1,346,003,016	678,477,423		إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة
(178,398,374)	(74,479,300)	(103,227,799)	(74,479,300)		احتياطي معدل الأرباح
2,426,638,832	1,235,991,793	1,242,775,217	603,998,123		إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح
(173,249,128)	(93,573,008)	(98,143,311)	(54,163,093)		حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مع الاحتياطي:
(7,348,605)	(5,263,914)	(4,268,625)	(2,591,780)		احتياطي مخاطر الاستثمار العائد على حسابات الاستثمار
(165,900,523)	(88,309,095)	(93,874,686)	(51,571,313)	26	المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
2,253,389,704	1,142,418,785	1,144,631,906	549,835,030	27	حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
733,287,371	381,653,865	437,940,725	273,735,108		إيرادات خدمات مصرفية
197,767,083	312,318,702	98,843,083	191,168,575		أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
-	5,045,707,403	-	994,493,022		أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
1,184,449	3,615,606	108,860	3,430,681	28	إيرادات أخرى
3,185,628,607	6,885,714,361	1,681,524,574	2,012,662,416		إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
(496,541,837)	(302,509,149)	(288,644,410)	(160,974,254)	29	نفقات الموظفين
(47,072,147)	(21,625,194)	(24,339,616)	(12,133,993)		استهلاكات وإطفاءات
(495,045,627)	(327,290,649)	(289,736,936)	(183,393,813)	30	مصاريف أخرى
(400,000,000)	(229,697,116)	(250,000,000)	(129,697,214)		مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(25,000,002)	(25,000,107)	(12,500,000)	(12,500,000)		مخصصات متنوعة
(1,463,659,613)	(906,122,216)	(865,220,962)	(498,699,275)		إجمالي المصروفات
1,721,968,994	5,979,592,145	816,303,612	1,513,963,141		الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
(536,261,074)	(296,667,120)	(269,528,373)	(165,247,903)	16-3	إيراد/(مصروف) ضريبة الدخل
1,185,707,920	5,682,925,025	546,775,239	1,348,715,238		صافي الربح
					وبعود إلى
1,185,688,673	5,682,905,890	546,768,338	1,348,707,450		مساهمي المصرف
19,247	19,135	6,901	7,788		حقوق غير المسيطرة
23.71	113.66	10.93	26.97	31	حصة السهم من ربح (خسارة) السنة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (39) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران		
2016	2017	الإيضاحات
(غير مدققة)	(غير مدققة)	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,979,592,145	1,721,968,994	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
		صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
		تعديلات لبنود غير نقدية:
21,625,194	47,072,149	اهتلاكات وإطفاءات
93,573,008	173,249,128	عائد حسابات الإستثمار المطلقة
229,697,116	400,000,000	مخصص تدني قيم وضم أرصدة الأنشطة التمويلية
25,000,107	25,000,002	مخصصات متنوعة
6,349,487,570	2,367,290,273	صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(5,027,944,812)	(5,955,415,100)	النقص (الزيادة) في الإبداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
1,109,019,510	(306,546,678)	النقص (الزيادة) في الأرصدة مقيدة السحب
10,277,153,082	(10,978,768,752)	النقص (الزيادة) في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(517,730,850)	(2,342,258,144)	النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى
290,000,000	(580,000,000)	الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
(76,688,128)	(521,048,152)	ضريبة الدخل المدفوعة
(7,964,475,941)	354,078,833	تأمينات
(14,844,633)	538,845,173	ذمم دائنة
5,800,645	(276,620,128)	مطلوبات مختلفة
4,429,776,443	(17,700,442,675)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات لتشغيلية
-	-	شراء (بيع) الاستثمارات في العقارات
(332,796,758)	275,919,149	شراء (بيع) الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
(2,856,093)	(2,676,903)	شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية
(339,451,298)	(627,142,480)	شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية
(112,516,985)	-	موجودات ثابتة مالية
(787,621,134)	(353,900,234)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
		التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية
896,030,123	6,039,483,049	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
69,629,916	165,451,230	حصة مساهمي المصرف من احتياطي معدل الأرباح
1,503,309,698	(8,402,328,093)	صافي الزيادة في الحسابات الجارية
(83,398,356)	(196,803,083)	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
-	(2,659,155)	توزيعات أرباح نقدية
2,385,571,381	(2,396,856,052)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
1,482,577,789	74,177,329	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد ومافي حكمه
7,510,304,479	(20,377,021,632)	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
		يضاف
21,900,103,209	34,205,452,668	النقد وما في حكمه في بداية الفترة
29,410,407,688	13,828,431,036	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة
		32

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للفترة المنتهية في 30 حزيران 2017

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 2017-06-30

مجموع حق الملكية	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	الأرباح المتراكمة غير المحققة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
24,155,080,516	2,734,786	24,152,345,730	273,201,238	-	17,815,248,326	301,981,384	239,028,017	33,051,351	244,917,707	244,917,707	5,000,000,000	الرصيد في بداية السنة
165,451,230	-	165,451,230	-	-	-	-	165,451,230	-	-	-	-	احتياطي معدل الأرباح
1,185,707,921	19,247	1,185,688,673	-	1,185,688,673	-	-	-	-	-	-	-	ربح(خسارة) السنة
(250,000,000)	-	(250,000,000)	(250,000,000)	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح
25,256,239,667	2,754,034	25,253,485,633	23,201,238	1,185,688,673	17,815,248,326	301,981,384	404,479,247	33,051,351	244,917,707	244,917,707	5,000,000,000	الرصيد في 30 حزيران 2017

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة أشهر المنتهية في 2016-06-30

مجموع حق الملكية	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	الأرباح المتراكمة غير المحققة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
15,328,125,678	2,691,857	15,325,433,821	(909,811,720)	-	10,919,028,592	219,296,384	-	33,051,351	31,934,607	31,934,607	5,000,000,000	الرصيد في بداية السنة
69,629,916	-	69,629,916	-	-	-	-	69,629,916	-	-	-	-	احتياطي معدل الأرباح
5,682,925,025	19,135	5,682,905,890	-	5,682,905,890	-	-	-	-	-	-	-	ربح(خسارة) السنة
21,080,680,619	2,710,992	21,077,969,627	(909,811,720)	5,682,905,890	10,919,028,592	219,296,384	69,629,916	33,051,351	31,934,607	31,934,607	5,000,000,000	الرصيد في 30 حزيران 2016

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (39) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية ، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 و القرار 10592/م و بتاريخ 28 تموز 2011 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011 تمت الموافقة على تجزئة الاسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناء عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الادارة للقيام بمتابعة اجراءات تجزئة الاسهم امام الجهات المعنية الوصائية. و بتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح اجمالي الأسهم 50 مليون سهم. و قد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها أحد عشر فرعاً (ثلاثة فروع منها مغفلة) والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25-5-2014

المصرف يقوم على وجه الخصوص بمباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلقها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.

تم إقرار البيانات المالية الموحدة المرحلية من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ 07-07-2017.

إن القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة لا تتضمن كافة المعلومات والإيضاحات المطلوبة للبيانات المالية السنوية ، ويجب أن تقرأ مع التقرير السنوي للبنك كما في 31-12-2016 كما أن نتائج أعمال المصرف لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 لا تمثل بالضرورة مؤشراً على النتائج المتوقعة لفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.

1- معلومات عامة (تتمة):

هيئة الرقابة الشرعية :

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابية شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمداً نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل عضواً)، تم تعيينهم من قبل الجمعية العمومية لمدة (عام واحد) بناء على موافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 1368 / م / ن / ب 4 تاريخ 2016/04/13 ، وبموجبه أجاز للجمعية العمومية تمديد عضوية أعضاء الهيئة الشرعية المبينة أسماؤهم أعلاه لمدة عام . لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2 - السياسات المحاسبية :

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات / المطلوبات المالية للمتاجرة والموجودات / المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية. إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة. يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م.س.ع والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد. إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي :

حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة		نسبة المساهمة	الشركات التابعة
31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017		
ليرة سورية	ليرة سورية		
247,500,000	247,500,000	99%	شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة
247,500,000	247,500,000		

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف. يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة. يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م / ن / ب 4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته. تمثل حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأم). يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء. في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

2-السياسات المحاسبية (تتمة):

التغييرات في السياسات المحاسبية:

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قام البنك بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2015. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
- معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 إلى 2014):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016. وتتضمن

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية
- لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على البنك.

-المعايير والتعديلات على المعايير التي تعتبر نافذة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2016 أو بعد:

■ معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 – "الحسابات التنظيمية المؤجلة":

إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 هو معيار اختياري يسمح للمنشأة التي تخضع أنشطتها إلى اسعار محددة بموجب قوانين بالاستمرار بتطبيق معظم السياسات المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. إن المنشآت التي تتبنى معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 يجب ان تعرض الحسابات التنظيمية المؤجلة كبنود مستقلة في قائمة المركز المالي وتعرض الحركة في أرصدة هذه الحسابات كبنود مستقلة في بيان الدخل الشامل. يتطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة الاسعار المحددة بموجب قوانين للمنشأة والخطر المتعلق بها، وأثر تحديد الاسعار على بياناتها المالية. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2016 باعتبار أن البنك يقوم أصلاً بإعداد بياناته المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، فإن هذا المعيار سوف لن يطبق

■ تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 – "الارتباطات المشتركة: المحاسبة عن الاستحواذ على الحصص":

تتطلب التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من المشارك في العمليات المشتركة الذي يقوم بمحاسبة الاستحواذ على حصص في عملية مشتركة، حيث يشكل نشاط العملية المشتركة مشروع أعمال، بأن يطبق المبادئ الملزمة لمحاسبة جميع الأعمال في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3. توضح التعديلات أيضاً بأن الحصة المملوكة مسبقاً في العملية المشتركة لا يتم إعادة قياسها عند الاستحواذ على حصة إضافية في نفس العمليات المشتركة

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

في حال الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة استثناء لنطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من أجل تحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما تكون الأطراف التي تتشارك السيطرة، بما فيها المنشأة المعد التقارير لها، تحت السيطرة المشتركة من نفس الطرف المسيطر النهائي. تنطبق التعديلات على كلٍّ من الاستحواذ الأولي لحصة في العملية المشتركة واستحواذ أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وتكون نافذة التطبيق بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ اعتباراً 1 كانون الثاني 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على البنك.

■ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 – ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: "توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاءات":

توضح هذه التعديلات المبدأ الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 وهو أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية المتولدة من تشغيل المشروع (والذي يشكل الأصل جزء منه) بدلاً من المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، فإن الأسلوب القائم على الإيرادات لا يمكن استخدامه في استهلاك الممتلكات والألات والمعدات، ويمكن أن يستخدم في حالات محدودة جداً في إطفاء الأصول غير الملموسة. هذه التعديلات نافذة التطبيق بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني عام 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أي تأثير على البنك نظراً لأن البنك لا يستخدم الأسلوب القائم على الإيرادات في استهلاك أصولها غير المتداولة.

■ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27: "طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة":

تسمح هذه التعديلات للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية في محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بها. المنشآت التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية واختارت أن تغير إلى طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة يجب أن تطبق هذا التغيير بأثر رجعي. المنشآت التي تتبنى معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة والتي تختار استخدام طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة، ستكون ملزمة بتطبيق هذا الأسلوب اعتباراً من تاريخ الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية. هذه التعديلات نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على البنك.

■ التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 – ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: "البيع أو المساهمة بالأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشاريعها المشتركة":

تتناول التعديلات التباين بين معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بالتعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة بها لصالح شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أن الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول أو المساهمة بها تمثل عمل تجاري، كما تم تعريفها في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك، يتم الاعتراف به بشكل كامل. أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تمثل عمل تجاري، يتم الاعتراف بها فقط بحدود حصص المستثمر غير ذي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر لاحق وتعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البنك.

■ التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: مبادرة الإفصاح:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" لا تغير جوهرياً معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بل توضح المتطلبات الحالية للمعيار. هذه التعديلات توضح:

- متطلبات الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1
- أن بنود محددة في بياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان المركز المالي يمكن عرضها بشكل منفصل
- أن المنشآت لديها المرونة في ترتيب عرض الإيضاحات حول البيانات المالية
- أن حصة الدخل الشامل الآخر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم معالجتها محاسبياً بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بشكل مجمع في بند واحد، وتصنيفها إلى بنود سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر وأخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر.

علاوة على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تطبق عند عرض مجاميع فرعية إضافية في بيان المركز المالي وبياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر. هذه التعديلات تعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البنك.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

- التعديلات على معيارى التقارير المالية الدوليين رقم 10 و 12، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 منشآت الاستثمار: "تطبيق استثناء توحيد القوائم المالية":

تتناول التعديلات القضايا التي ظهرت عند تطبيق استثناء منشآت الاستثمار في معيار التقارير المالية الدولي رقم 10. توضح التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 أن الإعفاء من عرض قوائم مالية موحدة ينطبق على منشأة أم تابعة لمنشأة استثمار، عند قيام منشأة الاستثمار بقياس جميع الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة. علاوة على ذلك، فإن التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 توضح أن الشركة التابعة لمنشأة استثمار والتي لا تعتبر كمنشأة استثمار بحد ذاتها وتقدم خدمات دعم لمنشأة الاستثمار هي فقط التي يتم توحيد بياناتها المالية. جميع الشركات الأخرى التابعة لمنشأة استثمار تقاس بالقيمة العادلة. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 تسمح للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، ببقاء قياس القيمة العادلة الذي تطبقه منشأة استثمار زميلة أو مشروع مشترك على حصص شركاتها التابعة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي وتعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البنك.

المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق:

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للسنة المنتهية في 30 حزيران 2017:

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 – "ضريبة الدخل":
الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هذه التعديلات لتوضيح الإجراءات المحاسبية للأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالخسائر غير المحققة في الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، وتوضح هذه التعديلات أنه على المنشأة الأخذ بالاعتبار فيما إذا كان القانون الضريبي يحد من الأرباح الخاضعة للضريبة بحيث أنه قد يخضع من القيمة المعكوسة للفرق القابل للخضوع. وتعتبر هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 – "قائمة التدفقات النقدية" المبادرة بالإفصاح:
وتعتبر هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي جزءاً من المتطلبات والإفصاحات التي على الشركات أن تبادر بها وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وذلك لتوفير إفصاحات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقدير التغيير الحاصل في المديونية والتي تنتج عن الأنشطة التمويلية للشركة، متضمنة التغييرات التي تنتج من التدفقات النقدية أو حتى التغييرات التي لا تنتج من الأنشطة النقدية، وتعتبر هذه التعديلات واجبة سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017. ولا يطلب من الشركات عند البدء بالتطبيق تزويد القوائم المقارنة بأي معلومات لفرات سابقة، ويسمح بالتطبيق المبكر لهذه التعديلات.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 – "الأدوات المالية"
في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على أساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 – "الإيرادات من العقود مع الزبائن"
تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقاً للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي يتوقع البنك أن يكون له حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر.

2-السياسات المحاسبية (تتمة):

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 – "عقود الإيجار" ويهتم بتوضيح طرق الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود الإيجار - حل محل المعيار المحاسبي الدولي 17، حيث أن نمط الاعتراف بمصروف الأجار سوف يتسارع بالمقارنة مع المطبق حالياً، ويعتبر واجب التطبيق من السنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2019.

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

- معيار المحاسبة المالي رقم 27 المتعلق بحسابات الاستثمار: سوف يحل معيار المحاسبة المالي رقم 27 محل كل من معيار المحاسبة المالي رقم 5 المتعلق بالافصاحات على أساس توزيع الأرباح بين حقوق الملاك وحاملي حسابات الاستثمار ومعيار المحاسبة المالي رقم 6 المتعلق بحقوق حاملي حسابات الاستثمار وما في حكمها. عند تطبيق هذا المعيار سيتم تعزيز بعض الافصاحات فيما يتعلق بحاملي حسابات الاستثمار وأسس توزيع الأرباح دون أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

معايير التقارير المالية الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية وغير مطبقة:

- معيار المحاسبة الدولي رقم 29 – المحاسبة في ظل اقتصاديات التضخم المرتفع- لم يطبق البنك المعيار 29.

التغيرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد. إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالاجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):**الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية:**

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة ضمن الذمم الدائنة ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية. وخلال السنة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 تم ترحيل 2,816,609 إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات الهيئة الشرعية مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (1,385,334 ل.س) خلال عام 2016. وهذه المبالغ ناتجة عن :

البيان	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016
فوائد من البنوك	1,816,770	1,313,334
تجنيد أرباح معاملات غير شرعية	999,839	7,500
زيادة بالصندوق	-	64,500
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	2,816,609	1,385,334
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	-	-

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

البيان	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016
رصيد صندوق المخالفات الشرعية في بداية الفترة	-	-
الزيادة خلال العام	2,816,609	1,385,334
الاستخدامات خلال العام	(2,816,609)	(1,385,334)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية في نهاية الفترة	-	-

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 834/ م ن ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

2-السياسات المحاسبية (تتمة):

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الإستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2016	2017	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديع العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر أشهر
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اربعة وعشرين شهراً

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها .
يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التخصيص بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتخصيص احتساب وتحديد الربح.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2016			30 حزيران 2017			
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
1.10%	1.22%	4.89%	0.53%	1.03%	5.47%	

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2016			30 حزيران 2017			
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
1.96%	2.04%	8.37%	1.19%	2.30%	12.13%	

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق مع تفويض الادارة بتخفيض النسبة على سبيل التبرع حيث قام البنك خلال العام بالتنازل عن جزء من حصته كمضارب لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بهدف رفع معدل العائد الموزع على المودعين .

قام المصرف بالتبرع بجزء من ارباحه لاصحاب الاستثمار المطلقة في وديعة الامان من خلال رفع نسبة المشاركة الى 100%.

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الاستثمار المطلقة.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال المودعين في الوعاء الاستثماري
قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مَوَّلَ البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق).

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع) :

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة , وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار , فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل , وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة , ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي :

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة : تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك , أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)

- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين : فيختص المساهم بربح هذا الحساب .

ويتم تقدير المخصص الخاص لتدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية، والاحتياطي العام لمخاطر التمويل، بمراجعة تفصيلية لها من قبل إدارة البنك بناءً على تقديرات إدارة البنك وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م ن/ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته، والقرار رقم 650/م ن/ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010، والقرار 902 الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012 المعدل للقرار 597 وتعديلاته والذي تم تمديد العمل به بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني 2014، و بموجب التعميم 1/م/1145 تاريخ 1/4/2015، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 2015/06/30. يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية ضمن بيان الدخل الموحد. كما يتم حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمها البنك ضمن احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية، ويتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ويجب ألا يقل رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، أيهما أكبر.

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

31 كانون الأول 2016 ليرة سورية	30 حزيران 2017 ليرة سورية	نقد في الخزينة
1,729,776,698	1,531,626,052	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي :
16,472,601,308	13,304,897,697	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
1,900,925,673	2,028,637,717	متطلبات الاحتياطي النقدي (*)
20,103,303,679	16,865,161,466	

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 30 حزيران 2017 مبلغ (2,028,637,717) ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل مبلغ (1,900,925,673) ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

4 إيداعات وحسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

المجموع	مصارف خارجية		مصارف محلية		البيان
	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	حسابات جارية وتحت الطلب
	47,506,839,315	22,298,561,766	38,599,062,507	12,248,358,565	8,907,776,808
	68,954,465,000	94,049,766,890	60,266,015,000	1,040,000,000	8,688,450,000
	685,482,526	362,608,529	685,482,526	-	-
	117,146,786,841	116,710,937,185	99,550,560,033	13,288,358,565	17,596,226,808

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.
بلغت الأرصدة المقيدة السحب 32,458,388,557 ليرة سورية .

5 حسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

المجموع	مصارف خارجية		مصارف محلية		البيان
	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	حسابات استثمارية مطلقة
	14,392,496,790	8,402,081,690	14,317,496,790	35,000,000	75,000,000
	-	-	-	-	-
	(6,778,541,690)	(6,778,541,690)	(6,778,541,690)	-	-
	7,613,955,100	1,623,540,000	7,538,955,100	35,000,000	75,000,000

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة:

31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
(4,410,250,670)	(6,778,541,690)	رصيد في بداية السنة
-	-	يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة
(2,368,291,020)	-	فروقات سعر الصرف
(6,778,541,690)	(6,778,541,690)	رصيد نهاية السنة

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي .

5- حسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر (تتمة):

أصدرت المحكمة المختصة، الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات، حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال السنة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثمانية سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله.

في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بزمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحاماة بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.

طعن شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/أب/2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتاحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2011/6/2، ونتيجة لما سبق صدر القرار بتاريخ 2016/02/11 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها. و يتم حالياً دراسة سبل إعادة مباشرة الإجراءات القضائية لتحصيل حقوق المصرف.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

البيان	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	ذاتية	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
المربحة والمربحة للأمر بالشراء	45,078,837,032	33,690,929,236	-	-	45,078,837,032	33,690,929,236
يضاف: ذمم أخرى(*)	128,906,599	128,906,599	-	-	128,906,599	128,906,599
(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(2,765,489,174)	(2,338,871,258)	-	-	(2,765,489,174)	(2,338,871,258)
(ينزل): الأرباح المحفوظة (**)	(111,675,719)	(129,154,591)	-	-	(111,675,719)	(129,154,591)
(ينزل): مخصص تدني لمحفظة التسهيلات الائتمانية (***)	(2,657,287,760)	(2,257,287,760)	-	-	(2,657,287,760)	(2,257,287,760)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	39,673,290,978	29,094,522,226	-	-	39,673,290,978	29,094,522,226

(*) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعد دفعها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.
 (***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.
 (***) لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

كافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية أعلاه هي استثمارات مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة 2,336,377,221 ل.س أي ما نسبته (5.17%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات كما في 2017/06/30 مقابل 2,286,779,738 ليرة سورية أي ما نسبته (6.76%) في 2016/12/31.

بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 2,224,701,502 ل.س أي ما نسبته (4.93%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة كما في 2017/06/30 مقابل 2,157,625,147 ل.س أي ما نسبته (6.40%) في 2016/12/31.

لا يوجد ذمم بيوع مؤجلة ممنوحة للحكومة السورية وبكفالتها.

تم اعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارتأت ادارة المصرف الاحتفاظ بمخصصات اضافية يبلغ رصيدها في 2017-06-30 مبلغ: 1,307,285,407 ليرة سورية

يبلغ مخصص الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2017/06/30 حسب قرارات مصرف سورية المركزي النافذة 10,590,758 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 19,926 ل.س

يبلغ مخصص الديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2017/06/30 حسب قرارات مصرف سورية المركزي النافذة مبلغ 1,325,070,479 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س

لم يتم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب.4) بمبلغ 24,233,961 ليرة سورية، منها 9,892,845 ليرة سورية مشككة على التسهيلات غير المباشرة، وتبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مبلغاً وقدره 3,931,210 ليرة سورية

6-صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة):

وفيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

31 كانون الأول 2016			30 حزيران 2017			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	
1,593,879,806	1,359,974,351	233,905,455	2,257,287,760	2,115,170,962	142,116,798	الرصيد في بداية السنة
695,305,666	695,305,666	-	400,000,000	19,233,972	380,766,028	المكون خلال السنة
(91,790,408)	-	(91,790,408)	-	-	-	الاستردادات خلال السنة
(25,812,779)	(25,812,779)	-	-	-	-	المستخدم من المخصص خلال السنة (ديون معدومة)
85,705,475	85,703,724	1,752	-	-	-	فرق سعر الصرف
2,257,287,760	2,115,170,962	142,116,798	2,657,287,760	2,134,404,934	522,882,826	الرصيد في نهاية السنة

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد .

إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.

بلغت المخصصات التي انتقلت إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى حتى 2017/06/30 مبلغ

134,990,785 ليرة سورية مقابل 123,979,049 ليرة سورية في 2016/12/31

الأرباح المحفوظة:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
189,543,967	129,154,591	-	-	189,543,967	129,154,591	الرصيد في بداية السنة
20,277,020	3,121,814	-	-	20,277,020	3,121,814	الأرباح المحفوظة خلال السنة
(67,774,171)	(19,250,464)	-	-	(67,774,171)	(19,250,464)	الأرباح المحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات
(13,463,239)	-	-	-	(13,463,239)	-	الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها
571,014	(1,350,222)	-	-	571,014	(1,350,222)	فرق سعر صرف
129,154,591	111,675,719	-	-	129,154,591	111,675,719	الرصيد في نهاية السنة

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
849,760,164	573,827,688	-	-	849,760,164	573,827,688	موجودات مقننة بغرض المراجعة
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	موجودات مقننة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000	موجودات آيلة لوفاء ديون
922,074,564	646,142,088	-	-	922,074,564	646,142,088	الإجمالي
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	مخصص تدني قيمة موجودات مقننة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	المخصصات
850,920,164	574,987,688	-	-	850,920,164	574,987,688	الصافي

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيمة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

إجمالي 2016	إجمالي 2017-6-30	موجودات مستملكة أخرى 2017-6-30	عقارات مستملكة 2017-6-30	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
1,160,000	1,160,000	-	1,160,000	رصيد بداية السنة
-	-	-	-	إضافات
-	-	-	-	استيعادات
-	-	-	-	خسارة التدني
1,160,000	1,160,000	-	1,160,000	رصيد نهاية السنة

8 استثمارات عقارية:

المجموع		ذاتية		مشتركة		البيان
31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
507,420,000	-	-	-	507,420,000	507,420,000	استثمارات عقارية
507,420,000	507,420,000	-	-	507,420,000	507,420,000	بغرض زيادة القيمة (*)
507,420,000	507,420,000	-	-	507,420,000	507,420,000	

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل.

فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

31 كانون الأول 2016 ليرة سورية	30 حزيران 2017 ليرة سورية	
424,735,000	507,420,000	تكلفة الإستثمار
82,685,000	-	التغير في القيمة العادلة خلال السنة *
507,420,000	507,420,000	

* في 26 كانون الأول 2016 حصل البنك على تقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2016 والبالغ (82,685,000) ليرة سورية.

9 موجودات أخرى البيان

31 كانون الأول 2016 ليرة سورية	30 حزيران 2017 ليرة سورية	
776,878,627	2,867,555,744	إيرادات برسم القبض (*)
394,795,351	509,876,382	مصرفات مدفوعة مقدماً
50,654,639	29,883,280	دفعات مقدمة لشراء أصول
3,200,000	3,200,000	تأمينات مدفوعة للغير
100,000	100,000	ذمم شركة تأمين (**)
49,779,122	102,716,867	مدينون مختلفون
19,358,414	24,827,124	مخزون طوابع وقرطاسية
1,294,766,153	3,538,159,397	المجموع

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية .

(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص .

10 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة ، يتم الأفراج عنها عند تصفية المصرف.

31 كانون الأول 2016 ليرة سورية	30 حزيران 2017 ليرة سورية	
281,698,513	281,698,513	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
2,233,205,351	2,233,205,351	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)
2,514,903,864	2,514,903,864	

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 حزيران 2017

11 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
113,251,871,087	117,534,879,549	174,925,799	1,548,204,707	113,076,945,287	115,986,674,842	حسابات جارية وتحت الطلب
1,519,350,000	815,000,000	-	-	1,519,350,000	815,000,000	حسابات استثمار للبنوك
						والمؤسسات المالية
114,771,221,087	118,349,879,549	174,925,799	1,548,204,707	114,596,295,287	116,801,674,842	المجموع

12 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
22,981,980,023	16,644,246,618	حسابات جارية / تحت الطلب :
11,911,667,506	9,847,067,727	بالليرة السورية
34,893,647,529	26,491,314,345	بالعملات الأجنبية

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري في 2017/6/30 /16,764,638,815/ ليرة سورية من إجمالي الودائع أي ما نسبته 63.28%. مقابل /15,989,882,250/ ليرة سورية أي ما نسبته (45.82 %) من إجمالي الودائع في السنة السابقة .

13 تأمينات نقدية

البيان

31 كانون الأول 2016		30 حزيران 2017		
ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	
-	-	-	-	تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	4,363,606,435	-	3,062,603,974	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
-	543,286,269	-	1,997,622,723	تأمينات أخرى
-	4,906,892,704	-	5,060,226,697	المجموع

(*) بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (5,054,199,012) ل.س في 2017/06/30 مقابل (4,901,226,494) ل.س في السنة السابقة

14 ذمم دائنة:

البيان

31 كانون الأول 2016		30 حزيران 2017		
ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	
-	18,644,035	-	557,489,207	دائنو عمليات التمويل
-	18,644,035	-	557,489,207	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 حزيران 2017

15 مخصصات متنوعة

30 حزيران 2017

رصيد بداية السنة	المكون خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية الفترة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
117,143,772	12,500,001	-	-	129,643,773	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)
9,900,595	12,176	-	-	9,912,771	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,077,500	170,000	-	-	1,247,500	مخصص احتجاز تعويض صراف
71,669,297	12,500,001	-	-	84,169,298	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
5,998,382	-	-	-	5,998,382	مخصص تكليف ضريبي
223,497,067	25,182,178	-	-	248,679,245	المجموع

31 كانون الأول 2016

رصيد بداية السنة	المكون خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية الفترة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
100,000,000	17,143,772	-	-	117,143,772	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)
9,727,417	173,178	-	-	9,900,595	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
875,000	202,500	-	-	1,077,500	مخصص احتجاز تعويض صراف
50,000,000	21,669,297	-	-	71,669,297	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
5,998,382	-	-	-	5,998,382	مخصص تكليف ضريبي
184,308,320	39,188,747	-	-	223,497,067	المجموع

(*) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(**) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

16 ضريبة الدخل

16-1 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	رصيد بداية السنة
80,653,465	525,013,489	ضريبة الدخل المدفوعة
(76,688,128)	(521,048,152)	ضريبة الدخل المستحقة
521,048,152	536,261,074	رصيد نهاية السنة
525,013,489	540,226,411	

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 60/ح/10/2013 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 206/ح/5/2014 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2009 ما زال الملف قيد الدراسة والتوسع.
- حول عام 2010 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 2/ح/2/2016 تاريخ 8-2-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- حول عام 2011 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 68/ح/12/2016 تاريخ 20-4-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- حول الأعوام من 2012 وإلى 2015 ما زال البنك يخضع للتدقيق.

16-2 موجودات ضريبة مؤجلة:

إن الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	البيان
مطلوبات	مطلوبات	
موجودات	موجودات	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
-	1,348,310	-
-	198,289	-
-	-	-
-	1,546,599	1,546,599

رصيد بداية الفترة *

المضاف

المستبعد

رصيد نهاية السنة *

* جميعها من موارد مالية مشتركة

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 حزيران 2017

3-16 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,979,592,145	1,721,968,994	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
		التعديلات
229,697,116	400,000,000	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (ديون منتجة)
25,000,107	25,000,002	مخصصات متنوعة
(1,913,485)	(1,924,700)	أرباح شركة تابعة
(5,045,707,403)	-	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
-	-	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
-	-	الخسارة الضريبية المدورة
1,186,668,481	2,145,044,296	(الخسارة)/الربح الضريبي
25%	25%	نسبة الضريبة
296,667,120	536,261,074	مقدار ضريبة الدخل

17 مطلوبات أخرى:

31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
12,532,963	26,067,398	أرباح محققة لإيداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية
		غير مستحقة الدفع
547,244,734	464,680,803	حوالات و أوامر دفع
345,342,910	148,580,453	نفقات مستحقة غير مدفوعة
62,766,576	78,701,439	مستحق لجهات حكومية
28,234,503	72,790,776	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
241,609	2,071,073	ذمم دائنة أخرى
15,417,410	17,706,277	توقيفات محتجزة - متعهد استصناع
118,193,397	40,088,168	موردين
-	247,340,845	مخصص لتوزيعات أرباح
1,129,974,102	1,098,027,232	المجموع

18 حسابات الاستثمار المطلقة:

31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
المجموع	المجموع	البيان
مصارف ومؤسسات مالية	مصارف ومؤسسات مالية	
عملاء	عملاء	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,128,784,703	3,846,033,473	حسابات التوفير
-	-	لأجل
156,526,845	134,736,000	الوكالات الاستثمارية
342,500,000	472,500,000	المجموع
6,113,039,784	607,236,000	أعباء محققة غير مستحقة الدفع
499,026,845	11,518,477,197	إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة
5,614,012,939	12,125,713,197	
76,116,449	59,328,446	
6,195,922,186	610,207,072	
505,792,798	11,574,834,571	
5,690,129,388	12,185,041,643	

19 احتياطي مخاطر الاستثمار:
البيان

31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
138,585,243	154,499,510	رصيد بداية الفترة
10,644,769	7,348,605	الإضافات خلال الفترة
5,269,498	379,850	فروق سعر الصرف
154,499,510	162,227,965	الرصيد في نهاية السنة

20 رأس المال المكتب به وعلاوة (خصم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسو البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010.

لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل.

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م/ تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات. وبخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال المصرف بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 و تعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول .

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

21 احتياطي عام لمخاطر التمويل:

- بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن.ب/4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1145/م/1 تاريخ 2015/04/06، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 2015/06/30، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن.ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن.ب/4) تاريخ 2009/12/9.
- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.
- يستمر العمل بأحكام المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.
- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمها المصرف لغاية 2017/06/30، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2017/06/30 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م.ن.ب/4 وتعديله بالقرار 650/م.ن.ب/4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن.ب/4.
- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2017/06/30 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.

22 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات:

البيان

31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017
ليرة سورية	ليرة سورية
219,296,384	301,981,384
82,685,000	-
301,981,384	301,981,384

بداية رصيد الفترة

القيمة العادلة للاستثمارات

احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

23 إيرادات ذمم البیوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

البيان

المشتركة	30 حزيران 2017	30 حزيران 2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
1,907,335,916	1,114,462,675	
1,907,335,916	1,114,462,675	

المربحة

المجموع

24 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

البيان

المشتركة	30 حزيران 2017	30 حزيران 2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
704,319,518	219,462,006	
704,319,518	219,462,006	

حسابات استثمارية

المجموع

25 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

قام البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وفق السياسات الموافق عليها من قبل الهيئة الشرعية لشهري كانون الأول وشباط فقط، أما بقية الأشهر وحتى 30 حزيران 2017 فقد تحملها البنك على سبيل التبرع:

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,559,830	399,040	مصاريف البريد والهاتف
3,028,627	988,629	مصاريف طباعة وقرطاسية
13,255,170	2,129,600	إعلان ومعارض
4,020,515	1,333,333	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
416,948	1,392,626	مصاريف اقامة وضيافة
1,172,500	375,000	مصاريف أخرى
23,453,589	6,618,228	

26 العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيان

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):
10,986,053	21,849,893	توفير
36,389,173	44,287,552	لأجل
40,933,868	99,763,078	عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار):
88,309,094	165,900,523	المجموع

لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية.

27 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

البيان

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
17,632,745	73,237,796	بصفته مضارب
1,124,786,040	2,180,151,908	بصفته رب مال
1,142,418,785	2,253,389,704	المجموع

28 إيرادات أخرى:

البيان

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,615,606	1,184,449	أخرى
3,615,606	1,184,449	المجموع

29 نفقات الموظفين:

البيان

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017
ليرة سورية	ليرة سورية
281,737,949	473,217,647
11,664,945	16,746,780
4,164,555	6,042,809
4,941,700	534,601
302,509,149	496,541,837

رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
نفقات طبية
مصاريف تدريب وسفر
المجموع

30 مصاريف أخرى:

البيان

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017
ليرة سورية	ليرة سورية
79,167,770	89,423,732
62,117,108	71,853,535
4,616,424	7,541,778
30,857,594	34,442,702
20,660,850	22,002,550
6,100,989	7,908,836
13,971,382	18,786,503
14,979,488	21,242,350
4,210,668	6,669,893
23,123,351	59,350,895
2,223,560	6,877,856
4,020,515	8,333,333
2,907,120	7,299,397
4,317,677	7,835,931
11,183,470	53,794,372
12,859,730	8,090,544
1,800,000	1,800,000
28,172,954	61,791,420
327,290,649	495,045,627

مصاريف إيجار
مصاريف أنظمة معلومات
مصاريف البريد والهاتف وشن
مصاريف استشارات
مصاريف إعلان ومعارض
مصاريف الكهرباء والماء
مصاريف إدارية صرافات الآلية
مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
مصاريف التنظيف
رسوم وأعباء حكومية
مصاريف تأمين
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
مصاريف حراسة
مصاريف طباعة وقرطاسية
مصاريف مجلس إدارة وجمعية عمومية
مصاريف قضائية
تبرعات
أخرى
المجموع

31 حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف):

البيان

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017
ليرة سورية	ليرة سورية
5,682,905,890	1,185,688,673
50,000,000	50,000,000
113.66	23.71

ربح (خسارة) السنة
المتوسط المرجح لعدد الأسهم
حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف)
أساسي

32 النقد وما في حكمه:

البيان	30 حزيران 2017	30 حزيران 2016
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	ليرة سورية 14,836,523,748	ليرة سورية 19,355,169,076
يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	117,146,786,841	85,208,352,795
ينزل الإيداعات لبنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	(69,196,624,893)	(36,587,322,533)
(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية	(48,958,254,660)	(38,565,791,650)
	13,828,431,036	29,410,407,688

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.

33 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 30 حزيران 2017:

البيان/ 30 حزيران 2017 / ليرة سورية	الشركة الأم	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب	27,354,811,122	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي 3 أشهر أو أقل	60,266,015,000	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي أكثر من 3 أشهر	7,538,955,100	-	-	-	-	-
موجودات اخرى	289,808,661	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	95,449,589,883	-	-	-	-	-
بنود داخل الميزانية: المطلوبات						
حسابات جارية /تحت الطلب:	-	-	-	-	-	-
ارصدة العملاء الجارية	96,230	-	-	121,001,764	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/لأجل	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	96,230	-	-	271,001,764	-	-
بنود خارج الميزانية:						
عناصر بيان الدخل:						
ايرادات الانشطة الاستثمارية	615,013,031	-	-	-	-	-
نصيب اصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	2,774,748	-	-
مصروفات ادراية وعمومية	-	-	-	-	-	-
ايراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
معلومات إضافية						
ذمم البيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-
ذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني	-	-	-	-	-	-
إيرادات معلقة	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

30 حزيران 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		الإدارة التنفيذية العليا:
90,050,140	199,017,170	رواتب ومكافآت
		مجلس الإدارة:
10,877,082	52,759,387	مصاريف إقامة واجتماعات
		هيئة الرقابة الشرعية:
8,041,029	9,666,666	مصاريف وأتعاب
108,968,251	261,443,223	المجموع

34 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:

يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017			
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	البيان
129,999,295,750	129,999,295,750	117,146,786,841	117,146,786,841	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
1,658,540,000	1,658,540,000	7,613,955,100	7,613,955,100	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
29,094,522,226	29,094,522,226	39,673,290,978	39,673,290,978	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	-	-	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	المطلوبات المالية
114,771,221,087	114,771,221,087	118,349,879,549	118,349,879,549	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
6,359,474,599	6,359,474,599	12,375,103,505	12,375,103,505	ودائع العملاء
18,644,035	18,644,035	557,489,207	557,489,207	ذمم دائنة
1,129,974,102	1,129,974,102	1,098,027,232	1,098,027,232	مطلوبات أخرى

35 إدارة المخاطر:**مقدمة:**

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قيسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدث ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدث ووقعت.

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجري المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة ويتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية والبنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي ويتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة والمعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف ومتابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة ملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة، هذا ويوجد لدى المصرف نظام لمراقبة مدى كفاية المؤونات المقتطعة بشكل يتم معه التقيد بمعايير قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار قياس المديونيات المضمونة بضمانات مقبولة ومدى كفاية هذه الضمانات وطريقة معالجة الديون الغير منتجة.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى ...

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسّم إلى ضمانات عينية وضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة التي تحتسب وفقاً لنماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ليتم احتساب صافي المديونيات بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ليتم تحديد التعرضات الخطرة والنسبة الواجب تطبيقها على هذه التعرضات لاقتطاع مخصصات بناء على قرارات تصنيف الديون.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.

هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركيزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- المواءمة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

● المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الاعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لدمج الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

● التركيز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

الشركات

30 حزيران 2017	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	-
عادية (مقبولة المخاطر)	48,508,199	1,470,178,394	35,117,353,135	716,963,794	-	-	37,353,003,521
تتطلب اهتماماً خاصاً	70,974	62,319,743	2,107,364,350	596,139,952	-	-	2,765,895,019
<u>غير منتجة:</u>	323,505,855	44,912,288	1,661,209,837	293,727,936	-	-	2,323,355,917
دون المستوى	-	-	376,568,796	20,122,164	-	-	396,690,960
مشكوك في تحصيلها	-	5,934,901	64,047,840	4,621,016	-	-	74,603,756
رديئة	323,505,855	38,977,388	1,220,593,201	268,984,756	-	-	1,852,061,201
المجموع	372,085,028	1,577,410,425	38,885,927,323	1,606,831,681	-	-	42,442,254,457
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(49,128,662)	(8,833,276)	(42,547,005)	(11,166,776)	-	-	(111,675,719)
يطرح: مخصص التدني	(290,563,623)	(58,889,487)	(2,080,317,608)	(227,517,042)	-	-	(2,657,287,760)
الصافي	32,392,742	1,509,687,663	36,763,062,710	1,368,147,863	-	-	39,673,290,978

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (تتمة):

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

البيان	31 كانون الأول 2016	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات			المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
				الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام		
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	ليرة سورية	-
عادية (مقبولة المخاطر)	46,122,266	1,238,570,600	25,166,631,412	1,299,244,247	-	-	ليرة سورية	27,750,568,525
تتطلب اهتماماً خاصاً	968,381	3,414,966	1,213,728,824	243,963,125	-	-	ليرة سورية	1,462,075,296
غير منتجة:	337,271,119	52,163,209	1,396,248,068	482,638,359	-	-	ليرة سورية	2,268,320,755
دون المستوى	154,539	362,888	43,272,613	21,484,058	-	-	ليرة سورية	65,274,098
مشكوك في تحصيلها	111,757	6,674,592	53,495,050	14,475,424	-	-	ليرة سورية	74,756,823
رديئة	337,004,823	45,125,729	1,299,480,405	446,678,877	-	-	ليرة سورية	2,128,289,834
المجموع	384,361,766	1,294,148,775	27,776,608,305	2,025,845,731	-	-	ليرة سورية	31,480,964,577
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(52,438,708)	(9,855,051)	(46,257,870)	(20,602,962)	-	-	ليرة سورية	(129,154,591)
يطرح: مخصص التدني	(301,768,904)	(46,308,894)	(1,606,369,365)	(302,840,597)	-	-	ليرة سورية	(2,257,287,760)
الصافي	30,154,154	1,237,984,830	26,123,981,069	1,702,402,172	-	-	ليرة سورية	29,094,522,226

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 حزيران 2017

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(2) التركز حسب القطاع الاقتصادي :

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي									
المالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي	
البند									
أرصدة لدى مصارف مركزية	13,304,897,697	-	-	-	-	-	-	13,304,897,697	
- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	117,146,786,841	-	-	-	-	-	-	117,146,786,841	
- حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	7,613,955,100	-	-	-	-	-	-	7,613,955,100	
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	-	3,713,037,559	33,033,244,101	497,826,487	35,823,378	1,544,139,521	849,219,933	39,673,290,978	
الإجمالي 2017/06/30	138,065,639,638	3,713,037,559	33,033,244,101	497,826,487	35,823,378	1,544,139,521	849,219,933	177,738,930,617	
الإجمالي / 2016/12/31	148,130,437,058	2,650,732,914	23,439,523,584	794,691,853	10,364,526	1,271,545,128	927,664,220	177,224,959,284	

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

الديون المجدولة :

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وقد بلغ إجماليها كما في نهاية الفترة الحالية 97,495,986 ليرة سورية، كلها معاد جدولتها بموجب قلب الدين (مقابل 282,206,891 ليرة سورية ، معاد جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة.)

الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، ولا يوجد ديون معاد هيكلتها في نهاية الفترة الحالية، (مقابل 138,201,404 ليرة سورية ، وكلها معاد جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة.)

الضمانات المحفوظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول رهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية. و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار، ويتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ورقم 902 لعام 2012.

2 مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق النماذج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

أ- مخاطر معدل العائد :

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقف وحدود للتعاملات بالعملة الأجنبية ومراكز القطع وسقوف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر. يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود :

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة. وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق يقوم البنك بالإفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص راس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية .

د- مخاطر العملات الأجنبية :

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز 5-/+ % من قيمة الأموال الخاصة بالصافي للمصرف، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل. لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الأجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة موجبة لكافة العملات الأجنبية بحيث أن الموجودات بكل عملة أجنبية أكبر من التزامات البنك بهذه العملة.

هـ - مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقدّر بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و - مخاطر السلع :

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتجات المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.

يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية-تكلفة الإنتاج-مدى توفر البديل -الاستقرار السياسي).

ز - مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس.

وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

30 حزيران 2017		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	25,342,445,746	2,534,244,575	2,394,143,849
يورو (مدين)	(140,418,158)	(14,041,816)	(10,531,362)
جنيه استرليني (مدين)	(4,968,632)	(496,863)	(372,647)
ين ياباني (مدين)	-	-	-
عملات أخرى (مدين)	(5,426,477,947)	(542,647,795)	(406,985,846)

31 كانون الأول 2016		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	12,206,699,846	1,220,669,985	1,408,962,907
يورو (دائن)	31,253,844	3,125,384	2,344,038
جنيه استرليني (مدين)	(4,787,338)	(478,734)	(359,050)
ين ياباني (دائن)	-	-	-
عملات أخرى (دائن)	7,654,795,238	765,479,524	574,109,643

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً.

يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 48.10% كما في 30 حزيران 2017 بينما بلغت 58.28% كما في 31 كانون الأول 2016. يشار أن أعلى نسبة للسيولة حتى 2017/06/30 بكافة العملات قد بلغت 97.35% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال نفس الفترة 68.7%.

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضاً ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%. هذا وتتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة)

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ البيانات المالية:

المبلغ بالآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	16,865,161	-	-	-	-	-	-	16,865,161
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	116,642,026	504,761	-	-	-	-	-	117,146,787
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	35,000	7,578,955	-	-	7,613,955
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	4,189,645	1,081,724	7,556,791	18,321,438	2,224,974	2,756,744	3,541,976	39,673,291
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	574,988	574,988
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	507,420	507,420
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	1,536,398	1,536,398
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	4,576	4,576
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	-	1,547	-	-	1,547
موجودات أخرى	264,868	2,652,967	57,015	94,278	105,326	43,811	319,894	3,538,159
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	2,514,904	2,514,904
مجموع الموجودات	137,961,700	4,239,451	7,613,807	18,450,716	9,910,802	4,436,858	4,563,298	189,977,186
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	117,784,880	-	370,000	155,000	40,000	-	-	118,349,880
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	5,298,263	3,973,697	3,973,697	3,973,697	3,973,697	2,649,131	2,649,131	26,491,314
تأمينات نقدية	1,291,477	1,977,550	960,696	480,646	199,690	124,333	25,835	5,060,227
ذمم دائنة	557,489	-	-	-	-	-	-	557,489
مخصصات متنوعة	7,246	-	-	-	-	-	-	248,679
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	540,226	-	540,226
مطلوبات أخرى	1,073,677	-	20,394	3,176	780	-	-	1,098,027
مجموع المطلوبات	126,013,031	5,951,247	5,324,787	4,612,520	4,214,168	3,313,691	2,674,967	152,345,843
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	940,737	3,967,539	2,275,898	1,554,408	1,251,235	1,750,631	634,655	12,375,104
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	126,953,768	9,918,786	7,600,685	6,166,928	5,465,403	5,064,322	3,309,622	164,720,946
فجوة السيولة 30 حزيران 2017	11,007,932	-5,679,335	13,122	12,283,788	4,445,399	-2,263,767	1,127,236	25,256,240

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المجموع	خمس سنوات فاكثر	من سنة الى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	المبلغ بالآلاف الليرات السورية
الموجودات									
20,103,304	-	-	-	-	-	-	-	20,103,304	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
129,999,296	-	-	-	-	-	22,285,577	15,522,900	92,190,819	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
1,658,540	-	-	35,000	-	1,623,540	-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
29,094,522	293,680	2,850,930	863,594	3,456,967	11,650,997	6,724,811	2,488,448	765,095	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
850,920	-	850,920	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
507,420	507,420	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
955,235	955,235	-	-	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
2,991	2,991	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,547	-	-	-	-	1,547	-	-	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
1,294,766	-	274,785	41,673	36,775	110,486	328,896	242,324	259,826	موجودات أخرى
2,514,904	2,514,904	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
186,983,445	4,274,230	3,976,635	940,268	3,493,742	13,386,570	29,339,284	18,253,673	113,319,044	مجموع الموجودات
114,771,221	-	-	155,000	620,000	-	-	704,350	113,291,871	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
34,893,648	-	3,489,365	3,489,365	5,234,047	5,234,047	5,234,047	5,234,047	6,978,730	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,906,893	-	-	188,315	174,962	158,537	1,560,918	219,155	2,605,006	تأمينات نقدية
18,644	-	-	-	-	-	-	-	18,644	ذمم دائنة
223,497	216,421	-	-	-	-	-	-	7,076	مخصصات متنوعة
525,013	-	-	-	-	525,013	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
1,129,974	-	-	102	9,813	-	-	3,880	1,116,180	مطلوبات أخرى
156,468,890	216,421	3,489,365	3,832,781	6,038,822	5,917,598	6,794,966	6,161,432	124,017,506	مجموع المطلوبات
6,359,475	-	356,892	573,295	619,505	1,789,826	1,721,002	886,730	412,226	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
162,828,365	216,421	3,846,257	4,406,076	6,658,326	7,707,424	8,515,967	7,048,162	124,429,731	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
24,155,081	4,057,809	130,378	(3,465,808)	(3,164,584)	5,679,146	20,823,317	11,205,511	(11,110,688)	فجوة السيولة 2016/12/31

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 حزيران 2017

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

ثانياً : بنود خارج بيان المركز المالي

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 30 حزيران 2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
3,051,507,786	-	-	3,051,507,786	الاعتمادات والقبولات
8,398,550,788	-	-	8,398,550,788	السقوف غير المستغلة
4,112,235,763	-	25,835,357	4,086,400,406	الكفالات
15,562,294,337	-	25,835,357	15,536,458,980	المجموع

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
3,583,583,987	-	497,743,811	3,085,840,176	الاعتمادات والقبولات
6,333,539,339	-	-	6,333,539,339	السقوف غير المستغلة
2,251,472,430	-	-	2,251,472,430	الكفالات
12,168,595,756	-	497,743,811	11,670,851,945	المجموع

36 التحليل القطاعي:

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 حزيران 2017

36 التحليل القطاعي (تتمة):

قطاع الأعمال (تتمة):

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	التجارة الخارجية	أخرى	30 حزيران 2017	30 حزيران 2016
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
إجمالي الإيرادات	107,555,865	1,799,780,051	902,086,601	52,335,257	682,136,563	3,543,894,337	7,077,220,258
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	-	(400,000,000)	-	-	-	(400,000,000)	(229,697,116)
تدني قيمة الموجودات المالية	-	-	-	-	-	-	-
نتائج أعمال القطاع	107,555,865	1,399,780,051	902,086,601	52,335,257	682,136,563	3,143,894,337	6,847,523,142
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	(1,421,925,343)	(1,421,925,343)	(867,930,996)
حصة المصرف من أرباح (خسائر) الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	107,555,865	1,399,780,051	902,086,601	52,335,257	(739,788,780)	1,721,968,994	5,979,592,145
ضريبة الدخل	-	-	-	-	(536,261,074)	(536,261,074)	(296,667,120)
صافي ربح (خسائر) السنة	107,555,865	1,399,780,051	902,086,601	52,335,257	(1,276,049,854)	1,185,707,920	5,682,925,025
معلومات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
موجودات القطاع	1,697,121,734	37,976,169,244	141,241,960,247	685,482,526	-	181,600,733,751	181,455,638,708
استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات في شركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	8,376,452,107	8,376,452,107	5,527,806,420
مجموع الموجودات	1,697,121,734	37,976,169,244	141,241,960,247	685,482,526	8,376,452,107	189,977,185,858	186,983,445,128
مطلوبات القطاع	-	-	118,375,946,949	5,008,561,341	-	123,384,508,290	119,668,469,819
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	28,961,334,396	28,961,334,396	36,800,420,194
مجموع المطلوبات	-	-	118,375,946,949	5,008,561,341	28,961,334,396	152,345,842,686	156,468,890,013
مصاريف رأسمالية	-	-	-	-	-	-	-
الاستهلاكات	-	-	-	-	-	-	-

36 التحليل القطاعي (تتمة):

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

30 حزيران 2017

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	1,939,610,677	665,426,529	2,605,037,206
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(351,647,502)	-	(351,647,502)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	733,287,371	-	733,287,371
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	197,767,083	-	197,767,083
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	1,184,449	-	1,184,449
إجمالي الأرباح التشغيلية	2,520,202,078	665,426,529	3,185,628,607
مصاريف تشغيلية	(1,391,587,464)	-	(1,391,587,464)
مخصصات تشغيلية أخرى	(72,072,149)	-	(72,072,149)
صافي الأرباح قبل الضريبة	1,056,542,465	665,426,529	1,721,968,994
مصروف ضريبة الدخل	(536,261,074)	-	(536,261,074)
صافي أرباح السنة			1,185,707,920
الموجودات 2017/06/30	82,597,124,309	107,380,061,549	189,977,185,858

30 حزيران 2016

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	1,121,918,258	212,006,424	1,333,924,682
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(168,052,308)	-	(168,052,308)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	381,653,865	-	381,653,865
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	312,318,702	-	312,318,702
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	5,045,707,403	-	5,045,707,403
إيرادات أخرى	3,615,606	-	3,615,606
إجمالي الأرباح التشغيلية	6,697,161,526	212,006,424	6,909,167,950
مصاريف تشغيلية	(653,253,386)	-	(653,253,386)
مخصصات تشغيلية أخرى	(276,322,418)	-	(276,322,418)
صافي الأرباح قبل الضريبة	5,767,585,721	212,006,424	5,979,592,145
مصروف ضريبة الدخل	(296,667,120)	-	(296,667,120)
صافي أرباح السنة			5,682,925,025
الموجودات 2016/12/31	186,864,527,237	118,917,891	186,983,445,128

37 كفاية رأس المال:

المبلغ الذي يعتبره المصرف كرأس مال ونسبة كفاية رأس المال تحتسب وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2016 ليرة سورية	30 حزيران 2017 ليرة سورية	
23,813,161,588	23,727,028,130	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال
17,815,248,326	17,815,248,326	أرباح مدورة غير محققة *
273,201,238	23,201,238	أرباح متراكمة محققة
244,917,707	244,917,707	احتياطي قانوني
244,917,707	244,917,707	احتياطي خاص
239,028,017	404,479,247	احتياطي معادل الأرباح
(2,991,407)	(4,576,095)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
23,846,212,939	23,760,079,481	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
46,684,661,711	94,446,439,958	الموجودات المثقلة
492,613,947	997,060,284	حسابات خارج الميزانية المثقلة
2,257,346,541	3,906,801,573	المخاطر التشغيلية
7,713,757,133	5,636,200,758	مركز القطع التشغيلي
57,148,379,332	104,986,502,573	
41.73%	22.63%	نسبة كفاية رأس المال (%)
41.67%	22.60%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.86%	99.86%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007

38 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي الموحد:		
31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,583,583,987	3,051,507,786	اعتمادات مستندية
-	-	قبولات
2,251,472,430	4,112,235,763	كفالات:
22,000,000	22,000,000	لقاء دفع
1,669,149,467	3,130,403,904	لقاء حسن تنفيذ
560,322,963	959,831,859	لقاء اشتراك في مناقصات
6,333,539,339	8,398,550,788	سقوف تسهيلات انتمائية مباشرة غير مستغلة
12,168,595,756	15,562,294,337	المجموع

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد :		
31 كانون الأول 2016	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
-	-	تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
10,869,896	58,395,644	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
82,039,688	171,803,192	تستحق خلال سنة
92,909,584	230,198,836	تستحق خلال أكثر من سنة
		مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

39 القضايا المقامة من المصرف:

- الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:
- بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
 - طعننت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.
 - وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، فأجابت الدائرة المذكورة طلبها بتاريخ 5/أب/2015 وقررت وقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحق شركة دار الاستثمار من جديد.
 - تقدم بنك الشام بتظلم من ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1، والتظلم مؤجل لتاريخ 11/شباط/2016 مد أجل (للحكم).
 - يوجد احتمالية كبيرة بأن يصدر الحكم لصالحنا نظراً للمخالفة القانونية الجسيمة التي اتسم بها قرار إعادة الهيكلة المتظلم منه، وفي حال صدر الحكم لصالح البنك فسيتم متابعة الإجراءات القضائية بحق شركة دار الاستثمار للمطالبة بالمدىونية.

39 القضايا المقامة من المصرف: (تتمة)

الدعوى الأخرى:

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص.
- تم إحالة الدعوى من محكمة البداية المدنية بدمشق إلى محكمة التأمين وستنظر المحكمة المحال إليها في الدعوى في جلسة 2017/07/24.